

العراق

تواصل الحكومة العراقية مساعيها عبر القنوات الدبلوماسية، إلى تنفيذ القرار البرلماني القاضي بإخراج القوات الأجنبية من البلاد. وفيما ينتهج الأميركيون، على ما يبدو، أسلوب المماطلة، سلميت في استحداث صيغ تضمنت بقاء احتلالهم، تراص فصائل المقاومة المشهد محدّرة من أنّ أيّ تراخ أو روضح سيواجهه، «احتكاك مباشر مع القواعد الأميركية»

مماطلة أميركية في جدولة الانسحاب

فصائل المقاومة تترقب... وتحذّر

بغداد ـ **الأخبار**

مطلع العام الجاري، الزّم البرلمان العراقي، الحكومة المستقلة، وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من البلاد. قرأه وصفه رئيس الجمهورية، برهم صالح، خلال مشاركته في «منتدى دافوس»، بأنه «ردّة فعل» على اغتيال الولايات المتحدة نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، وقائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سلیماني، ورفاقهما. هذا التصويف ترفضه مصادر سياسية عدة، مُذكّرة في حديثها إلى «الأخبار» بأن «القرار كان مطروحا بشكل جدي من قبل كتلتى سائرون (الدعومة من زعيم «النصار» المقتدى الصدر) والفتح (اتحالف الكتل المؤيّدة له-الحشد الشعبي) مطلع العام الماضي، لكنه جُعد لأسباب عدة، منها ما هو متعلّق بالداخل العراقي، وأخرى متصلة بحيطه الاقليمي». وتنبّه المصادر إلى أنّ «الانتهاكات الأميركية المتكررة للسيادة العراقية» لم تبدأ مع اغتيال سلیماني والمهندس، وإنما قبل ذلك بأشهر، وقد توجّهت باستهداف مواقع له «الحشد» في منطقة القائم

ضد تنظيم داعش» بقيادة واشنطن «يلزم الحكومة بجدولة انسحاب تلك القوات، سواء الأميركية منها أم

القرار البرلماني الاخير «قرار سيادي»... يحفظ سيادة البلاد ويصون اراضيها»

غيرها» بحسب ما توضح مصادر سياسية وأمنية لهـ«الأخبار»، لافتة إلى أنّ «قمة تتضمّن على عبد القوات الأميركية المنتشرة بهذه الصفة»، إذ



اكد ماكزعي لعبد المهدي الزّام واشنطن بالانسحاب التدريجي، ولكن من دون تحديد سقف زمني لذلك (أ ف ب)

أخرون أنّ «الإدارة الأميركية عازمة على سحب قواتها، ولكن بشكل تدريجي وعلى مراحل... حتى لا يكون الانسحاب نهجينا». وفي هذا وموظفين، وبذلك يفوق عدد هؤلاء 20ال ألف، في التنفيذ، سيكون رئيس الوزراء المكلف، محمد توفيق علاوي، في حال نجح في تشكيل حكومته، أمام تحدّي جدولة الانسحاب، والتي لا يبدو إلى الآن أنّ ثمة تقديرا واحداً في شأنها. بعض المعنيين يؤكّدون أنّ الأميركيين «باقون... وفي المرحلة المقبلة سيعدون توضع قواتهم في الشمال والغرب»، فيما يجزم

«المرجعية» تهاجم الصدر

دانت «المرجعة الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني)، أعمال العنف التي وقعت في مدينة النجف، مطالبة القوى الأمنية بـ«عدم التخلّص من واجباتها في حماية المحتجّين»، ووصف بيان «المرجعية» أحداث المدينة بـ«المؤسفة والمؤلمة... سُفكت فيها دماءٌ غالية بغير وجه حق».

وكانت المواجهات بين أنصار زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، ومحتجّين، في أكثر من مدينة جنوبية، أسفرت عن مقتل أكثر من 8 أشخاص وجرح العشرات. وشدد البيان على أنه «لا غنى عن القوى الأمنية الرسمية العام»، مطالبا أيّاما بأن «تتحمل مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار، وحماية ساحات الاحتجاج والمتظاهرين السلميين، وكشف المعتدين والمندسين». وعلى رغم أنّ هذا الموقف يُعدّ امتدادا لمواقف «المرجعية» منذ بدء الحراك الشعبي، إلا أنه يتخذ هذه المرة بُعدا استثنائيا بعد دعوة الصدر أنصاره إلى مساندة القوات الأمنية في «ضبط الشارع»، وتكثيف الجهود لعودة الحياة إلى طبيعتها. وعلى خطّ التأييف الحكومي، قالت «المرجعية» إنها غير معنّة بالتدخل أو إبداء الرأي في أيّ من تفاصيل التكليف أو التأييف، ما عُدّ صوّاً أخضّر غير مباشر لإطلاق عجلة التأييف بدوره، أطلق رئيس الوزراء المكلف، محمد علاوي، ورشة اتصالاته ولقاءاته مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية، إضافة إلى ممثلين عن المتظاهرين، وذلك لوضع «خارطة طريق» يُحدّد من خلالها تركيبة حكومته المرتقبة.

(الأخبار)

الجديدة هذه المهمة من بعدها. وإذ تُؤكّد أنّ بغداد لا تزال على موقفها الرافض لأيّ مسعى أو عنوان من شأنه أن يشكل مظلة لاحتلال آخر، وخصوصاً أنّ الأميركيين يسعون إلى صيغ حلول من هذا النوع، فهي هنا «احتكاكٌ مباشرٌ مع القواعد الأميركية حصراً... في عمليات تحمل رسائل بالغة وتعكس قدرة الفصائل وجاهزيتها»، من دون إغفال «الصواريخ المجهولة»، والتي دعوات واسعة للتصالح بين حزبي «التجمع اليمني للإصلاح» (الإخوان المسلمون، في اليمن) و«المؤتمّر الشعبي العام» (الفرع المنشق عن صنعاء والموالي له-الإمارات)، بهدف ترتيب الصفوف مجدداً للحفاظ على ما تبقى من مكاسب على الأرض. على مدى الأيام الماضية، صدّدت ميليشيات تتبع الإمارات، وهي قوات طارق صالح (ابن شقيق الرئيس الراحل علي عبدالله صالح)،

في وقت كانت تنطلق فيه العمليات في نهم شرقي

العاصمة اليمنية. كانت في القيادة العسكرية في صنعاء من هو منكبٌ على التحضير لسيناريو ردّ «التحالف» بتحريك جهات الجديدة والساحل الغربي عموماً. وبالفعل، فإن هزيمة مارب والجوف، الأفضلية على الرياض وحلفائها. سرّعت من خروقات انصاف وقف إطلاق النار، بما يشي بتحقّق التوجهات والسويد للتعويض غيابه عن المشهد الجيداني

صنّاء - **رشيد الحداد**

رداً على الخسارة الكبيرة التي مُنبتت بها قوات حكومة الرئيس

اليمني المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وميليشياتها الموالية

للتحالف السعودي، ووصول الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» إلى محيط عاصمتي مارب والجوف، يعمل «التحالف» على تعويض خسارته بإشعال جبهة الساحل الغربي والحديدة. تصعيدٌ يأتي بالتزامن مع إعلان وزارة خارجية هادي إنهاء «اتفاق السويد»، وفي ظلّ دعوات واسعة للتصالح بين حزبي «التجمع اليمني للإصلاح» (الإخوان المسلمون، في اليمن) و«المؤتمّر الشعبي العام» (الفرع المنشق عن صنعاء والموالي له-الإمارات)، بهدف ترتيب الصفوف مجدداً للحفاظ على ما تبقى من مكاسب على الأرض.

الانتشار وآلية التهذئة وتعزيز وقف إطلاق النار، لضمان احترام وقف إطلاق النار واستمرار التهذئة على الأرض». التصعيد، الذي طاول أيضاً منطقتي الجبلية والفاطرة في مديرية التحينا وأحياء مدينة الديرهيمي المحاصرة التي تتعرّض لقصف يومي، كانت

وقفه امام السفارة الصينية في صنعاء، تخامنا هم الصبّ في مكافحتها فيروس كورونا (أ ف ب)

اليمن

صنّاء جاهزة لها بعد نهم

الرياض وأبو ظبي تصعّدان في الجديدة

تتوقّعه القيادة العسكرية في صنعاء بعد تأميمها جبهة نهم، وهي أخذت احتياطاتها المعركة أوسع نطاقاً في مناطق الساحل الغربي وصولاً إلى محيط مدينة الحديدة، وفق تأكيد قائد المنطقة العسكرية الخامسة، اللواء يوسف المداني. الأخير أكد، الأربعاء الماضي، أنّ قوات الجيش و«اللجان» في المنطقة العسكرية المتحدة، وحوّلت أحياء في جنوب الحديدة، كحارة الضبياني وشارع صنّعاء والحديدة لاند ومحيط المطار وأحياء كيلو 16، إلى ساحة حرب مفتوحة تتعرّض بشكل مكثف للقصف المدعي والصاروخي. وعلى إثر هذه التحركات، المستودة جوا من نقاط الارتباط المشتركة التابعة للأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الثلاثاء الماضي، بالتصعيد. عقب احتجاج فريق صنّعاء في لجنة التنسيق المشتركة على قصف الطيران بغارة جوية مديرية الضحي (شمال مدينة الحديدة)، يوم 31 كانون الثاني/يناير الماضي، عبّر رئيس البعثة، الفريق أبهيجبت غوها، عن قلقه العميق إزاء التطورات الأخيرة، وحذّر من أيّ تصعيد جوي، مشيراً إلى أنّ «أي هجوم حربي سيقلّص روح اتفاق الحديدة ويعرّض تنفيذة للخطر». وحثّ غوها في بيان «الأطراف على مواصلة الأنخراط في العمل بنخبة صادقة، وبشكل مشترك، من خلال لجنة تنسيق إعادة

مصدر عسكري في العاصمة صنعاء

أكد، لهـ«الأخبار»، أنّ أيّ تصعيد في الساحل الغربي «سيواجه برد عنيف وغير محدود سيصل إلى الرياض وما بعد الرياض»، في إشارة إلى أبو ظبي. كما أكد أنّ صنّعاء على علم بسبق بيان «العدو عمل على ترتيب أوراقه في الحديدة منذ أشهر»، معتبراً أنّ إعلان وزير خارجية هادي، محمد الحضرمي، في الـ25 من الشهر الماضي، إنهاء العمل

بـ«اتفاق استكهولم» إثر هزائم جبهة نهم وجبهات مارب والجوف، وبعد أكثر من زيارة لطارق صالح إلى السعودية خلال الشهر الماضي، ولقاء الأخير نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان، يأتي في إطار ترتيبات واستعدادات لعملية عسكرية في الحديدة.

والوقود في السوق. وعلى رغم مرور أشهر على ولادة الحكومة

الانتقالية، لا يزال معظم الولاة من العسكري، وتحديداً من منسوبي النظام السابق، فيما لم تحرك حكومة عبدالله حمدوك ساكناً إزاء هذا الأمر.

إلى ذلك، غادر عضوا «مجلس السيادة»، محمد التعايشي وشمس الدين الكباشي، إلى عاصمة جنوب السودان جوبا، أمس، لاستئناف المفاوضات المتعثّرة مع الحركات المدني، والتي توقفت بعدما جرى الوفاء للمفاوض مشاورات مع مكوثات الحكومة والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وانضم إلى وفد قوى «الحرية والتغيير» الموجود في جوبا القيادي في الحزب الشيوعي صديق يوسف، والقيادي في حزب «المؤتمّر عمر الدين»، في محاولة لحسم الخلافات التي نشبت بين أقرابه وإنشاء مشاريع خاصة به، فضلاً عن بيعه المذيق المدعوم

هو من يملك الكلمة الفصل في هندسة سياسات البلاد، ظهرت «قوى الحرية والتغيير»، وكانها تسعى إلى إنبات وجودها مجدداً، وذلك بإعادة توجيه بوصلة النقاش نحو تشكيل الهياكل التي نضت عليها «الوثيقة الدستورية» (المجلس التشريعي، تعيين الولاة)، وخصوصاً أنّها لم تظهر تمايزاً مبدئياً واضحاً عن العسكري في موضوع التطبيع. وفي هذا الإطار، حذّر عضو «السيادي» من المكوّن المدني، محمد التعايشي، أمس، من فراق سياسي في الولايات العطا (ثابته من المكوّن المدني)، أصدرت قراراً آخر يقضي بحلّ تسعة مجالس إدارة لشركات ومؤسسات حكومية من النظام السابق، كما أوصت باسترداد «مجمع النور الإسلامي» في ضاحية كافوري بنكا آخر. قرأه رأى مراقبون فيه، بلحاظ توقيته، محاولة للتغطية على الأزمة التي تشبّب بها لقاء عنديني، واسترضاء الجمهور، على رغم أنّ البرهان لا يبدو «الوثيقة الدستورية». وما يعرّز الشكوك المتقدّمة هو عدم مساس القرار ببنك «أمّ درمان الوطني»، أحد أضخم المعامل المصرفية لحزب «المؤتمّر الوطني» الحاكم سابقاً، والذي يُعدّ جميع العاملين فيه من منسوبي النظام البائد، ما يرسم علامات استفهام حول جدية اللجنة في تفكيك «التكئين» وإزالة مظاهره. والجدير ذكره أنّ المكوّن التي يرأسها عضو من المكوّن العسكري في «السيادي» هو ياسر بوقفة. وفي هذا الإطار، برز إقدام «لجنة إزالة التكئين لنظام الرئيس مخلوع عمر البشير ومحاربة الفساد واسترداد الأموال» على إصدار قرار بحلّ إدارة «بنك السودان المركزي»، إضافة إلى 11 بئكا آخر. قرأه رأى مراقبون فيه، بلحاظ توقيته، محاولة للتغطية على الأزمة التي تشبّب بها لقاء عنديني، واسترضاء الجمهور،

الخرطوم ـ **الأخبار**

في وقت خرج فيه آلاف السودانيين في العاصمة الخرطوم تلبية بلقاء رئيس «مجلس السيادة» عبد الفتاح البرهان، رئيس الوزراء السراويلي بنيامين تنجايوا، ورفضاً للسماز التطبيعي الذي فُتح عليه هذه الخطوة، بدا أنّ السلطات، بتسقيها المدني والعسكري، تسعى إلى طي صفحة اللقاء، وإشغال المواطنين عن ذلك المسار الذي لم يُقدّم أيّ من الأطراف على تقديم ضمانة بتوقفه. وفي هذا الإطار، برز إقدام «لجنة إزالة التكئين لنظام الرئيس مخلوع عمر البشير ومحاربة الفساد واسترداد الأموال» على إصدار قرار بحلّ إدارة «بنك السودان المركزي»، إضافة إلى 11 بئكا آخر. قرأه رأى مراقبون فيه، بلحاظ توقيته، محاولة للتغطية على الأزمة التي تشبّب بها لقاء عنديني، واسترضاء الجمهور،



يرى كلثون أنّ الحدث عن استرداد اموال الدولة تعمية على التطبيع لا اكمانه للاوره (أ ف ب)